

قضية بحثية ١

بدرية علي الشايع



التكليف الثاني

عنوان الدراسة البحثية

فعالية المراجعة الداخلية في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية من منظور أعضاء لجان المراجعة" -

https://abj.journals.ekb.eg/article_453160_353536b1c06cd17dc3725f198d08f14d.pdf

Chapter
01

العنوان

فعالية المراجعة الداخلية في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية من منظور أعضاء لجان المراجعة.

العنوان جاذب علميًا لأنه يجمع بين الحوكمة والتعليم العالي وهما مجالان يشهدان تحولات تنظيمية ٢٠٣٠.

- واضح ومباشر ويعكس مشكلة بحثية حديثة مرتبطة بتطوير الحوكمة في التعليم العالي.
- يحدد بوضوح: المجال التطبيقي وهو الجامعات الحكومية، النطاق الجغرافي واضح "المملكة العربية السعودية"، زاوية الدراسة "منظور أعضاء لجان المراجعة"

المتغير الأساسي:

- فعالية المراجعة الداخلية.
- لا توجد متغيرات وسيطة أو معدلة، مما يؤكد أن الدراسة وصفية استكشافية وليست سببية.

ركزت المقدمة على تطور دور المراجعة الداخلية من الرقابة التقليدية إلى خلق القيمة و الأزمات المالية كدافع لدراسة الفعالية وأهمية النظر إلى وجهة نظر أصحاب المصلحة وليس فقط المراجعين الداخليين.

المقدمة نجحت في توضيح المتغيرات الأساسية و المقدمة مترابطة ومنظمة وبها تسلسل منطقي يبدأ من السياق العالمي ثم المحلي وتمهد مباشرة لمشكلة الدراسة، لكن كان يمكن تعزيزها بمؤشرات رقمية أو بيانات حديثة حول واقع المراجعة الداخلية في الجامعات السعودية.

تنبع المشكلة من: ندرة الدراسات في القطاع العام السعودي ومحدودية الدراسات التي تناولت منظور لجان المراجعة والتحول التشريعي والحوكمي في القطاع العام السعودي.

صياغة المشكلة جيدة لأنها لا تعتمد على افتراضات شخصية بل على فجوة في الأدبيات لكن نجد أنها قائمة على فجوة بحثية واضحة ومرتبطة بسياق واقعي (التحول التنظيمي).

الأهمية التطبيقية عالية لأن الدراسة مرتبطة بقرارات تنظيمية فعلية داخل الجامعات.

١. الأهمية النظرية

هذه الدراسة تسهم في إثراء الأدبيات الخاصة بفعالية المراجعة الداخلية في القطاع العام وتحويل التركيز من "وجهة نظر المراجع الداخلي" إلى "وجهة نظر المستفيد".

١. الأهمية التطبيقية

تساعد هذه الدراسة في دعم متخذي القرار في تطوير ممارسات الحوكمة وتوفير تصور واضح لحالة المراجعة الداخلية في الجامعات.

تهدف الدراسة إلى استكشاف واقع فعالية المراجعة الداخلية في الجامعات الحكومية في منطقة الرياض بالمملكة العربية السعودية من خلال قياس انطباعات أعضاء لجان المراجعة، وذلك عبر تحقيق الأهداف التالية:

١. تحديد مدى دعم الإدارة العليا لوظيفة المراجعة الداخلية داخل الجامعات الحكومية.
٢. تحديد مدى كفاءة المراجعين الداخليين العاملين في وحدات المراجعة الداخلية.
٣. تقييم مدى استقلالية وظيفة المراجعة الداخلية وقدرتها على أداء مهامها بموضوعية.
٤. تقييم مستوى التفاعل بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ودوره في تحسين فعالية المراجعة.
٥. تحديد مدى جودة المعلومات وفعالية الاتصال بين المراجعين الداخليين وأصحاب المصلحة في الجامعة.

الأهداف واقعية وقابلة للقياس ومترابطة مع محددات الفعالية في الأدبيات ما يعني أن الأهداف مناسبة للدراسة الوصفية لكنها لا تمتد إلى اختبار التأثير أو العلاقات وهذه الأهداف شملت: دعم الإدارة العليا، كفاءة المراجعين، الاستقلالية، التفاعل مع المراجع الخارجي، جودة الاتصال.

تحليل الإطار النظري والمفاهيمي

الإطار النظري جيد لكن كان يمكن تقديم مخطط مفاهيمي بصري لزيادة وضوح العلاقات وقد تضمنت الدراسة مفاهيم: **فعالية المراجعة الداخلية / الحوكمة / لجنة المراجعة / قيمة المراجعة الداخلية.** وتم ربط المفاهيم بالمعايير العالمية للمراجعة الداخلية وتحديد أبعاد الفعالية بشكل واضح.

أظهرت الدراسة عرضًا متوازنًا للأدبيات السابقة من خلال الاستناد إلى دراسات عالمية وعربية، مما ساهم في بناء خلفية نظرية شاملة حول فعالية المراجعة الداخلية، وقد تم توضيح أن غالبية الدراسات السابقة ركزت على تقييم فعالية المراجعة الداخلية من منظور المراجعين الداخليين أنفسهم، بينما ظلت الدراسات التي تناولت منظور أصحاب المصلحة – مثل أعضاء لجان المراجعة – محدودة نسبيًا، وهو ما شكّل فجوة بحثية واضحة قادت إلى الدراسة الحالية.

وتعد هذه الفجوة من نوع فجوة زاوية النظر وليست فجوة موضوعية فقط، حيث انتقلت الدراسة من "جانب العرض" إلى "جانب الطلب"، الأمر الذي يعزز أصالة الدراسة ويسهم في تقديم تقييم أكثر موضوعية لفعالية المراجعة الداخلية. كما أن الأدبيات التي تم الاعتماد عليها تُعد حديثة نسبيًا وتغطي فترات زمنية معاصرة، خاصة الدراسات التي نشرت خلال الأعوام (٢٠١٨-٢٠٢٥)، وهي فترة ارتبطت بتطورات تنظيمية مهمة في المملكة مثل تحديث أطر الحوكمة واللوائح المالية في الجامعات الحكومية في ظل رؤية المملكة ٢٠٣٠، مما يزيد من حداثة الدراسة وملاءمتها للسياق الحالي.

لا توجد فرضيات إحصائية لأن الدراسة وصفية وهذا مناسب لطبيعة الدراسة الاستكشافية لكنه بلا شك يقلل من القدرة على تفسير العلاقات السببية بين المتغيرات.

نموذج الدراسة

نجد في هذه الدراسة النموذج ضمنياً وليس تحليلياً ويوصى مستقبلاً ببناء نموذج سبي متكامل.
النموذج المفاهيمي يتكون من: دعم الإدارة العليا / كفاءة المراجعين / الاستقلالية / التفاعل الخارجي / جودة الاتصال.

المنهج: كمي وصفي استكشافي " المنهج مناسب".

استبانة: Likert.

عينة: ٣٣ عضو لجنة مراجعة " حجم العينة محدود نسبياً".

مجال الدراسة: جامعات الرياض الحكومية.

١. التحليل الوصفي:

تحليل وصفي جيد جداً لكنه لا يختبر التأثيرات أو العلاقات وهذا يدل على أن الدراسة استخدمت التحليل الإحصائي الوصفي وهذا النوع من التحليل يهدف إلى وصف البيانات كما هي لكنه لا يختبر لماذا حدثت النتائج أو كيف تؤثر المتغيرات ببعضها.

بمعنى بسيط:

التحليل الوصفي = يصف الواقع.

التحليل الاستدلالي = يفسر العلاقات والتأثيرات.

١. المتوسطات الحسابية (Mean)

هي متوسط إجابات المشاركين على كل عبارة مثال:

لو سألوا عن دعم الإدارة العليا وكان المتوسط = ٣.٨٥ من ٥ هذا يعني أن الاتجاه العام يميل إلى الموافقة.

تفيد في معرفة مستوى الظاهرة (مرتفع - متوسط - منخفض) و تحديد اتجاه آراء العينة لكنها أيضاً لا تخبرنا: عن دعم الإدارة هل يؤثر على فعالية المراجعة؟

أو هل هناك علاقة قوية بين المتغيرات؟

١. الانحراف المعياري (Standard Deviation)

يقيس مدى تشتت الإجابات حول المتوسط:

فالانحراف الصغير يعني المشاركون متفقون والانحراف الكبير يعني أنه هناك آراء مختلفة.

يعني انه يعطينا فكرة عن استقرار الآراء ووضوح الاتجاهات.

١. التكرارات والنسب المئوية

تعني عدد الأشخاص الذين اختاروا كل إجابة:

٧٠% موافقون

٢٠% محايدون

١٠% غير موافقين

وفائدتها أنها توضح توزيع الآراء وتسهّل تفسير النتائج للقارئ.

١. اختبار الثبات (Cronbach's Alpha = 0.98)

هو اختبار يقيس مدى اتساق الاستبانة التي ظهرت قوية ومنظمة والإجابات بها متسقة.

- هل الأسئلة تقيس نفس المفهوم فعلاً؟

تفسير الرقم:

أقل من ٠.٦٠ → ضعيف

٠.٧٠ – ٠.٩٠ → جيد

٠.٩٠ فأعلى → ممتاز

وقيمة ٠.٩٨ = موثوقية عالية جداً

النتائج تعكس واقعًا انتقاليًا في تطبيق الحوكمة داخل الجامعات وكانت:

- فعالية المراجعة الداخلية متوسطة.
- قوة في كفاءة المراجعين وجودة التقارير.
- ضعف في الدعم والاستقلالية والتنسيق الخارجي.

أوصت الدراسة بزيادة الدعم التنظيمي لوحدات المراجعة الداخلية من خلال توفير الموارد البشرية والمالية الكافية وتعزيز استقلالية المراجعة الداخلية لضمان موضوعية أعمالها إضافة إلى تطوير قنوات الاتصال المؤسسي بين المراجعين وأصحاب المصلحة، وتتمثل المساهمة العلمية للدراسة في تبني منظور "الطلب" من خلال تقييم فعالية المراجعة الداخلية من وجهة نظر لجان المراجعة بدلاً من المراجعين أنفسهم، إلى جانب ربط فعالية المراجعة الداخلية بممارسات الحوكمة الجامعية في سياق التحولات التنظيمية في قطاع التعليم العالي السعودي.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

